عمـان هو السعي لدى الاردن للمـوافقة على ادخال تعـديلات على اتفاق العمل المشترك بين الملك حسين وياسر عرفات. واستنادا الى ما قاله الناطق الرسمي باسم المنظمة في تونس، فان المنظمة كانت تنتظر ردا من الاردن على ما اذا كان يوافق على ادخال التعديلات التي تتعلق بنقطتين، هما تشكيل وفد عربي موحد الى اي مؤتمـر سلام، بدلا من وفـد اردني ـ فلسطيني مشترك كما ذكر في الاتفاق؛ والنص على ممارسة حق تقرير المصير للفلسطينيين فور الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة، بدلا من صيغـة «ضمن اتحاد كونفدرالي اردني ـ فلسطيني». وقال الناطق الرسمي: «ان هنالك خلافات وسط القيادة على الصيغة، ولكن يمكن البحث فيها في مؤسسات المنظمة» (**السفير**، ١٩٨٥/٢/٢٧).

ولاشاعة اجواء من الثقة المتبادلة، اوفدت اللجنة التنفيـذية لمنظمة التحرير مبعوثا خاصا الى النمسا، حيث كان العـاهل الاردني في زيارة خاصة، لمناقشة مسـألة التعديلات، وليحمل رد الملك حسين، والذي، على ضوئه، سيتقرر ما اذا كان سيتوجه وفد فلسطيني الى عمان لمواصلة الحوار مع الاردن وازالة كل نقاط سوء الفهم. وفي الوقت نفسه، اوضح صلاح خلف (ابو اياد)، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، ان الخلافات حول التحرك مع الاردن قد انتهت. واعتبر المراقبون تصريح خلف تمهيدا لزيارته الى عمان. وبالفعل، وصل العـاصمة الاردنية يوم ١٩٨٥/٢/٤ وفد فلسطيني يضم، اضافة الى خلف، محمود عباس، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد باشر الوفد الذي التقى الملك حسين المحادثات الخاصة بتعديل الاتفـاق الاردني ـ الفلسـطيني. وكـان الاجتمـاع ايجابيا، واسفر عن تنقية الاجواء بين الجانبين، مما حدا بعبد الرزاق اليحيى، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، الذي شارك في محـادثـات الوفـد مع ملك الاردن، الى التصريـح بـ «ان العاهل الاردني اظهر تفهمـا فيمـا يتعلق بالايضـاحـات التي طلبهـا وفد المنظمة» (**النهار**، ١٩٨٥/٣/٦).

غير ان المراقبين لاحظوا ان اليحيى قد اشار الى «تفهم» ولم يشر الى موافقة اردنية على تعديل الاتفاق. لكن ذلك لم يمنع اللجنة المركزية لـ (فتح) من مواصلة النقاش وبحث نتائج الزيارة واستعراض التفسيرات المتعلقة ببنود الاتفاق مع الملك حسين.

فقد اكدت مصادر فلسطينية مطلعة، في تونس، ان المناقشات التي اجرتها قيادة (فتح) اتسمت بالمرونة والاجابية وقيمت، بتفاؤل، محادثات الوفد الفلسطيني في عمان، لكن النية اتجهت الى عدم تعديل الاتفاق، واتفق على ان يتم التركيز على ايجاد تفسيرات مشتركة لبعض البنـود الواردة في الاتفـاق. ولهـذا الغـرض، سيعود وفد فلسطيني رفيع المستوى الى عمان لمواصلة المنـاقشـات واصدار بيان مشترك بشأن التفسيرات المتفق عليهـا، والخـاصـة بالتـأكيـد على ان الدولة الفلسـطينيـة المستقلة تقـوم عندما ينتهي الاحتلال الاسرائيـلي، وكـذلك التـأكيـد على صيغـة الوفـد الفلسطيني ـ الاردني المشترك، ودور م.ت.ف. فيه.

وفي تونس، اكـد محمـود عبـاس، عضـو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، «انه من السابق لاوانه الحديث عن تعـديلات في الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، كما اكد على ان الاتصالات مع القيادة الاردنية مستمرة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٣/٧).

لكن هذه التـطورات لم يكن من شأنهـا ان تغير مواقف الاطراف الاخرى في الساحة الفلسطينية من الاتفاق، فقد اعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في دمشق، «ان التعديلات التي قبل بها الاردن لا تمس سوى الشكـل، وليس مضمون واسس الاتفاق، وان الجبهة لن تغير مواقفها ازاء اتفاق عمان وهي تطالب بالاسراع بحشد كل القوى المعارضة للاتفاق الاردني ـ الفلسـطيني في اطار جبهة وطنية موسعة من اجل الاقرار النهائي لاسس وطنية تحمي منظمة التحرير الفلسطينية» (**تشرين**، ١٩٨٥/٣/٨).

اما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فجددت دعوتها لاسقاط اتفاق عمان: فقد اعلن نايف حواتمه، الامين العام، «ان الجبهة ستقبر اتفاق عمان لانه لا يعبـر عن شعب فلسـطين ولا ثورتـه ولا عن منظمة التحرير»، واضاف، في خطاب القاه في مخيم اليرموك يوم ١٩٨٥/٣/١٠، بمناسبة ذكرى تأسيس الجبهة الديمقراطية: «ان الصراع يدور اليوم من اجل صيانة وطنية القرار الفلسطيني المستقل الذي سيرفض كامب ديفيد الجديد، وسندفن هذا الكامب الجديد المسمى اتفاق عمان، لانه يتنكر لحقوقنا في تقرير المصير واقامة الدولة المـستقلة» (**الحـريـة**، نيقـوسيـا، العـدد ١٠٦/١١٨١، ١٩٨٥/٣/١٠).

وفي المنـاسبـة نفسهـا، اعلنت جبهـة التحـريـر الفلسـطينية، على لسان امينها العام طلعت يعقوب، «ان الجبهة ترفض اتفاق عمان، وان مهمتها المركزية هي اسقاطه، لانه لا يمثل شعبنا ولا يلزم م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).